الأنوار
السبت 3 تشرين الثاني 2007 ♦ العدد 16626

أكدا عدم تدخل الحكومة في دفتر الشروط لتعزيز نصيب أي مستثمر
مجلس الخصخصة والهيئة الناظمة للاتصالات أطلقا مزايدة الخليوي: تقديم الطلبات في أول شباط وفض العروض في 21 منه

أعلن المجلس الاعلى للخصخصة والهيئة المنظمة للإتصالات أن اجتماعاً تشاورياً تشارك فيه جمعية حماية المستهلك والهيئات الاقتصادية والجمعية اللبنانية للشفافية والهيئات النقابية، سيعقد دورياً لمتابعة ملف خصخصة قطاع الهاتف الخليوي، من منطلق ان الخصخصة ليست مشروعاً فئوياً بل مشروع وطني. واذ رحّب الأمين العام للمجلس زياد حايك ورئيس مجلس ادارة الهيئة المنظمة للاتصالات مديرها التنفيذي الدكتور كمال شحادة في مؤتمر صحافي مشترك عقداه أمس في البيال، لاطلاق المزايدة العالمية لخصخصة قطاع الخليوي، بـالأفكار الموضوعية، رفضا تسييس عملية الخصخصة وتوجيه الإنتقادات السياسية والعقيدية اليها (للتلاعب بمشاعر الناس وغرائزهم)، وأكدا أن الحكومة الحالية لم تتدخل أي مرة في وضع دفتر الشروط لتعزيز نصيب مستثمر دون آخر، وأن هذا الدفتر وعلنية المزايدة كفيلان منع اي صفقة تحت الطاولة أو خلف باب مغلق، وطمأنا الى أن لا شركات معروفة مسبقا ستفوز في المزايدة والى أن لا دفتر شروط قد فصّل على قياس هذا او ذاك (...) ولا تهريبة لأحد. ودعا المجلس والهيئة المهتمين الى المشاركة في عملية المزايدة لخصخصة القطاع، على أن تقدم الطلبات في 1 شباط 2008 وتجرى المزايدة في 21 شباط، وأعلنا أنهما وقعا مذكرة تفاهم تحدد مهام كل من الجهتين وصلاحياتها ومسؤولياتها. وقال حايك: نحن نعرف اننا لا نستطيع ان نكتسب ثقة المواطن اليوم مهما قلنا. ومن هذا المنطلق عملنا جاهدين ليكون دفتر شروط هذه العملية واضحاً ودقيقاً وان يكون تنفيذها من خلال مزايدة علنية مفتوحة ابوابها للإعلام والمراقبين فنسد الطريق على أي صفقة تحت طاولة او خلف باب مغلق، وجلّ ما نطلب من المواطن اللبناني اليوم هو الاّ يحاسبنا على ماض لا ضلع لنا فيه، بل ان يحكم علينا بحسب افعالنا. وتابع قيل لكم ان المصلحة العامة تقتضي ان تكون ايرادات قطاع الهاتف الخليوي للدولة ولم يقولوا ان الايرادات هذه من جيب المواطن، وقيل ايضاً ان الخليوي هو بترول لبنان ولم يقولوا ان البترول يستخرج من الارض الصحراء ولكن تعرفة الخليوي تستخرج من دم المواطن وعرق جبينه. وشدد على أن خصخصة قطاع الهاتف الخليوي ترمي الى اهداف اساسية اربعة هي في صلب سياسة الخصخصة وننوي اتباعها في كل عمليات الخصخصة - بالنسبة الى الخليوي في هذه المرحلة وفي ما يتعلق بقطاعات اخرى في المراحل المقبلة. الأهداف وعددّ حايك هذه الاهداف وهي: اولاً - ادخال المنافسة الى القطاع لتحسين ادائه وتطوير نوعية خدماته وتخفيض كلفته على المستهلك - وهذا كله جزء مما شكلت الهيئة المنظمة للإتصالات من أجله وما سيكون من واجبها ان تحرص عليه. فمن دون المنافسة نقع في الاحتكار وهو مرفوض منا ان اتى من القطاع الخاص كما في السابق او اتى من القطاع العام كما هي الحال اليوم.

ثانياً - اطفاء جزء من الدين العام تمتص فوائده اليوم معظم ايرادات الدولة من القطاع. فلا يكفي ان ينظر المحللون الى ايرادات الدولة، بل يجب عليهم ان ينظروا ايضاً الى نفقاتها. وهنا سيرون ان لا حاجة لإيرادات تستخدم لجزء من الدين العام اذا تخلصنا من هذا الجزء من الدين العام. دعوني اعود فأذكر بأمرين: لا مجال للتلاعب بإيرادات الخصخصة من قبل اي حكومة فالإيرادات تستعمل حصراً لإطفاء الدين العام وفق المادة 13 من قانون الخصخصة 2000/228 كما اذكر بأن خصخصة القطاع لا تعني انعدام الايرادات للدولة مستقبلاً ولكن تقليصها في المرحلة الاولى وافساح المجال لها لأن تنمو لاحقاً.
ثالثاً - تفعيل عجلة نمو الاسواق المالية في لبنان وخاصة منها بورصة بيروت لتعود عاصمتنا الى سابق عهدها قطباً مالياً واقتصادياً مهماً في هذا الشرق. وهذا يكون عن طريق اعتماد الاكتتاب العام كقاعدة اساسية من قواعد الخصخصة ليتمكن من اراد من اللبنانيين ان يشارك فيها ولو لم تكن له مقدرات الشركات المستثمرة ولتتمكن بورصة بيروت من تعزيز حركتها فتتشجع شركات لبنانية اخرى قد تكون اليوم عائلية، على ان تطرح اسهمها في البورصة، فتستقطب رساميل هي بحاجة اليها لتتمكن من متابعة نموها في لبنان والخارج. من دون تلك الرساميل يكون محكوماً على الشركات اللبنانية بان تبقى صغيرة.
رابعاً - وضع ارضية مناسبة لخلق فرص عمل جديدة - وفي قطاع الخليوي يكون هذا عن طريق نمو القطاع وتشجيع نشوء شركات متخصصة في تكنولوجيات الاتصالات اللاسلكية الحديثة بحيث يستفيد لبنان من امكانيات شبابه التقنية ليكون مركزاً شرق اوسطي للخدمات الرقمية.
وأبرز أن انشاء الهيئة المنظمة للإتصالات يشكل اهم مشروع اصلاحي يعيشه لبنان منذ زمن بعيد، فهذه الهيئة والهيئات الاخرى المقترحة (كالهيئة المنظمة لقطاع الكهرباء والهيئة المنظمة للطيران المدني) تضع مسؤولية التنظيم والرقابة والسهر على مصلحة المواطن في ايدي فريق عمل مهني كما هي الحال مع فريق عمل مصرف لبنان بالنسبة للقطاع المصرفي. وأضاف :هذا هو العامل الذي كنا نفتقده سابقاً والذي ادى الى احتكار

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"

الأنوار
السبت 3 تشرين الثاني 2007 ♦ العدد 16626

القطاع الخاص ومن بعده الى احتكار القطاع العام للخليوي، ولذلك يجدر بنا كلنا ان نحرص على استقلالية هذه الهيئة وان نعزز قدراتها وان نقف دائماً حاجزاً في طريق اي تدخل سياسي في شؤونها.
وأشار الى أن المجلس الاعلى للخصخصة والهيئة المنظمة للإتصالات يوحّدان اليوم قواهما لتنفيذ عملية ذات اهمية كبيرة عبر شراكة بناءة قد تكون الاولى من نوعها بين مؤسسات الدولة اللبنانية، فالمؤسستان وقعتا على مذكرة تفاهم تحدد بصراحة ووضوح مهام وصلاحيات ومسؤوليات كل جهة، وترتكز هذه المذكرة على مبدأ الشفافية التي تؤمنها العملية خاصة من خلال المزايدة العلنية المفتوحة للإعلام والتي تمنع اي صفقة من النوع الذي يعقد خلف ابواب مغلقة.

شحادة

وقال شحادة ان الهيئة بدأت في إخضاع سوق الاتصالات لمعايير التنافس الصحيح عبر تنظيمات وضعتها بعد إجراء مروحة واسعة من الاستشارات مع القطاع الخاص ومع الجمعيات المعنية بالمستهلك وحمايته. وأكدّ أن الهيئة لن تدّخر جهدا ولن تتوانى لحظة في تأدية المهمة الموكلة اليها بموجب القانون، وستكون قاطعة حدّ السيف في تطبيق الانظمة واللوائح الفنية والتقنية التي أصدرتها وستصدرها تباعاً، مطمئناً الى إصرار الهيئة المنظمة للاتصالات والمجلس الأعلى للخصخصة على اعتماد آلية تتطابق والمعايير الدولية في الشفافية، وفي كل ما يرتبط بالموجبات التقنية والفنية والمالية.
وأضاف: نحن مقتنعون بان تحرير قطاع الاتصالات سيؤدي الى تخفيض الاسعار، اذ أن اسعار الخليوي اليوم اعلى مما هي في اي دولة اخرى في المنطقة واعلى من معظم الدول في العالم ، والمنافسة التي ستبدا في 2008 في قطاع الاتصالات الخليوية ستؤدي الى تخفيض الاسعار، ومع تحرير القطاع سيحصل المشترك على خدمة افضل لان الشركة ستكون مقيدة بانظمة ومعايير وكذلك خاضعة لمنافسة ومضطرة الى ان تسعى الى ان تقدم افضل خدمة، وكذلك سيكون امام المشترك خيارات اوسع بكثير، . وأضاف النقطة الرابعة في تحرير قطاع الاتصالات أن يتيح للشباب اللبنانيين ان ينتجوا في لبنان وان يبقوا في لبنان والايضطروا ان يسافروا الى دول أخرى. وأضاف طموحنا من تحرير القطاع المساهمة في بناء مستقبل مزدهر لاقتصادنا.
وشرح الآلية الموضوعة للمزايدة، مشدداً على أن الضوابط ستؤمن - بيسر وبصدق - شفافية عالية ومنافسة صادقة، كي يحظى لبنان بمشغلين كفيّين (...) جديرين بإدارة دفة هذا القطاع في السنوات المقبلة، فتكون هذه الآلية قد أسهمت في نهضة هذا القطاع وفي توفير الخدمات الأكثر تطوراً بتكاليف عادلة، آخذة في الإعتبار الحاجات التمويلية للخزينة العامة اللبنانية.
وأضاف : لا شركات معروفة مسبقا ستفوز في المزايدة او لها افضلية فيها،
ولا الحكومة أو أي جهة أو أي شخصية او وزير او صحافي او هيئة او مجلس اعلى أو أي كان سيعرف مسبقا هوية الشركة الفائزة، قبل دقيقة لا بل قبل ثانية من الإنتهاء من مجمل آلية المزايدة، ولا دفتر شروط قد فصّل على قياس هذا او ذاك من المتمولين او النافذين او السياسيين، ولا تهريبة لأحد على حساب الصدقية والشفافية ومصلحة لبنان العليا،
ولا تدخّل أو تهويل أو ترغيب سيثنينا عن جعل المزايدة مثالاً يحتذى في قطاعات أُخرى مرشحة أو قد تصبح مرشحة للخصخصة.
وتابع قائلاً: مصداقيتنا ومهنيتنا وضميرنا على المحك، وهي لن تكون يوما، لا عرضة للبيع والشراء، ولا قابلة للأخذ والرد، ولا موضع جدل او نقاش. كذلك فاننا سنبقى منفتحين على كل حوار علمي وعملي، نعد بأن نثمّره حكماً في الكمّ الهائل من العمل الذي لا يزال ينتظر الهيئة المنظمة، وهو عمل يكتمل بالإضافات التي ستأتي من هذا الحوار، وبالمساهمات من الهيئات والجمعيات والمنظمات والجهات المهتمة.

عرض

ثم قدّم عرض لشرح عملية خصخصة القطاع ومراحلها، فأشار حايك وشحادة الى أن المزايدة ستؤدي إلى تملك عقود المشتركين وبعض موجودات والتزامات كل من شبكتي الخليوي اللتين تملكهما الدولة اللبنانية، بالتزامن مع منح ترخيصين لمدة 20 سنة، من أجل بناء وتملك وتشغيل شبكة اتصالات خلوية، وتقديم خدمات الهاتف الخليوي في لبنان. وأضافا أن مجموعتين ستعرضان اذن للمزايدة، تتألف كل منهما من احدى شبكتي الخليوي الحاليتين بالإضافة إلى ترخيص لمدة 20 سنة، وسيشار إلى كل مشروع مع رخصته بـ(المجموعة).
وأوضح شحادة وحايك أن في امكان المشاركين في المزايدة تقديم عرض لكل من المجموعتين. وأضافا أن الجدول الزمني المقترح في دفتر الشروط، ينص على تقديم الطلبات في الاول من شباط 2008 حداً اقصى.
وأشارا الى أن المزايدة تتم في بيروت خلال جلسة عامة تدعى إليها وسائل الإعلام المكتوبة والمرئية والمسموعة المحلية والاقليمية، وتعقد في 21 شباط 2008، بعد أن تكون أعلنت في 18 شباط اسماء المشاركين المؤهلين. ويتم في اليوم نفسه فض العروض المالية الأولية للمشاركين المؤهلين، واعلان قرار مجلس الوزراء في شأن نسبة المشاركة في الايرادات. وتجرى المزايدة على جولات عدة، تتوج بمنح الرخصتين الى المزايدين اللذين قدما أعلى عرضين.
وأضافا أن على الفائز في مزايدة كل من المجموعتين أن يؤسس الشركة المغفلة اللبنانية صاحبة الترخيص.

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"

الأنوار
السبت 3 تشرين الثاني 2007 ♦ العدد 16626

وتحتفظ الشركة المغفلة بثلثي رأس المال، في حين تحتفظ الدولة اللبنانية بالثلث الباقي. وتطرح كل الأسهم التي تملكها الجمهورية اللبنانية في كل من الشركتين صاحبتي الترخيص للبيع من خلال عرض اكتتاب اولي للجمهورية يتم إجراؤه في بورصة بيروت، باشراف المجلس الاعلى للخصخصة، خلال فترة سنة من تاريخ تأسيس الشركة صاحبة الترخيص. ويحصر الاكتتاب بهذه الأسهم وتملكها باللبنانيين.
وأشارا شحادة وحايك الى أن تفاصيل اضافية ودقيقة عن عملية المزايدة موجودة مع جدول زمني مفصّل في دفتر الشروط المتوافر على الموقع الالكتروني للهيئة المنظمة.
وشدد شحادة على ان المعايير الثلاثة التي وضعت على اساسها المزايدة وهي:
الشفافية: وهي ليست مجرد شعار بل هي اسلوب عمل ترجم واقعيا من خلال علانية دفتر الشروط، وتوفير كل المعلومات والمستندات الاساسية لجميع المشاركين عبر الموقع الالكتروني، وتساوي فرصهم في الحصول على كل المعلومات من خلال غرفة المعلومات الالكترونية، والبث الاعلامي المباشر لجلسة المزايدة، وابقاء العروض المقدمة مختومة الى حين يوم المزايدة العلنية، وتزامن كل خطوات المزايدة في يوم واحد، اضافة الى اشراك المجتمع المدني في العملية.
الجدارة: تتمثل في الشروط والمعايير الدنيا التي يفترض أن يستوفيها المشارك في العملية، والتي تبرهن الجدارة، وهي أن تكون لديه خبرة لا تقل عن ثلاث سنوات في مجال تشغيل الهاتف الخليوي، وأن يكون يقدم الخدمة الى مليون مشترك على الاقل منهم 500 الف في سوق واحدة، لانه حجم الشبكات في لبنان، وأن يتعهد تملك 15 في المئة من اسهم المؤسسة المعنية صاحبة الترخيص والاحتفاظ بها لفترة لا تقل عن خمس سنوات، وعلى المشغل التعهد تنفيذ عقد ادارة مع المؤسسة صاحبة الترخيص لفترة لا تقل عن خمس سنوات في حال لا يملك المشغّل غالبية الاسهم. وتالياً الشروط التي وضعت فتحت المجال لاكبر عدد من الشركات للمشاركة وهذا ما يدحض اي مزاعم بأن دفتر الشروط مفصّل على قياس أحد.
المنافسة: وتتمثل في استيفاء عدد كبير من الشركات شروط التأهيل، وفي أن للشركات المؤهلة حق المشاركة في المزايدة على المجموعتين، وعدم امكان منح المجموعتين معاً الى شركة فائزة واحدة.
شركة ثالثة
وقال شحادة ان منافسة عادلة ستقوم بين مقدمي خدمات الاتصالات في 2008 و2009، وسيكون ثمة شركة ثالثة السنة المقبلة، وتوقعاتنا ان تكون شركة اتصالات لبنان، ولكن الهيئة تحتفظ لنفسها بالحق الذي اعطاها اياه القانون 431، اذا حصل اي تأخير، متعمد أو غير متعمد، باطلاق الشركة الثالثة، اي شبكة اتصالات لبنان، بأن تطلق الرخصة الجديدة لتوفير شروط منافسة بين الشبكات، وبين التقنيات وتقديم الخدمات. وأشار الى ان المجلس والهيئة يتعهدان ان تؤدي المنافسة الى خفض الأسعار وتحسين جودة الخدمة ونوعيتها وتوفير مجال واسع من الخيارات وضمان حقوق المستهلكين وخدمة أفضل لهم وتوفير أحدث تقنيات الاتصالات، فيما أوضح حايك أن عملية الخصخصة مهمة كثيراً للاقتصاد اذ ستؤدي الى جذب الاستثمارات، وخلق الوظائف ذات القيمة المضافة وزيادة ايرادات الدولة وتخفيض الدين العام وتطوير الاسواق المالية.
ورداً على سؤال عن كيفية اطلاق الخصخصة من دون العودة الى مجلس النواب لاقرار قانون يجيزها، أوضح شحادة أن القاعدة القانونية لعملية الخصخصة تتمثل في القانونين 228 و431 وهما واضحان جداً، فالقانون 228 الصادر العام 2000 ينص على عدم جواز تحرير اي قطاع الا بعد صدور قانون من مجلس النواب، يجيز ذلك ويضع اسس تنظيم هذا القطاع من قبل هيئة منظمة مستقلة، وهذا ما يفعله القانون 431 الذي ينص على انه يضع قواعد تحويل هذا القطاع كليا أو جزئياً الى القطاع الخاص، وتالياً القانون 431 هو الذي اجاز خصصة قطاع الاتصالات وتحريره. وقانون المحاسبة العامة يرعى عملية بيع موجودات الدولة اللبنانية وفيه آلية واضحة، كما في قانون الخصخصة، تطلب تقويم الموجودات واجراء مزايدة، وهذا ما يحصل.
وسئل عن مدى صدقية الكلام عن الشفافية في ظل ما يقال عن سيطرة نجل وزير الاتصالات مروان حمادة على قطاع الانترنت، فأجاب غير دقيق ما يحكى عن احتكار لاحد الاشخاص في مجال الانترنت، اذ ثمة 5 شركات تقدم خدمات نقل المعلومات واكثر من 10 شركات تقدم خدمات الانترنت وهذه الشركات تتنافس (...). وستكون ثمة رخص جديدة تصدرها الهيئة في مجال خدمات الانترنت ونقل المعلومات وستصبح المنافسة افضل مما هي اليوم.
وعن توقيت المناقصة قال حايك : البعض يسألون لماذا نحن مستعجلون في ظل الاستحقاق الرئاسي والازمة الحكومية؟ الجواب أن عقود تشغيل هذا القطاع تنتهي مدتها في 2008. صحيح ان مجلس الوزراء اعطى دولة الرئيس ووزير المال ووزير الاتصالات صلاحية تمديد هذه العقود ستة أشهر حداً أقصى، ولكن حتى التمديد غير كاف لانجاز عملية اصلاح من هذا النوع. واذا لم نبدا اليوم هذا العمل فهذا يعني ان الحكومة الجديدة سيكون لديها خيار واحد وهو تجديد العقود اذ لن يكون عندها وقت لعملية الخصخصة، فهذه العملية لا تتم بين ليلة وضحاها، والوزير الجديد سيحتاج الى وقت ليبدأ العمل مجددا. ولا يمكن ان نتحمل مخاطر ترك البلد من دون اتصالات خليوية. وأمل في أن تحصل المزايدة في ظل وضع مستقر، يتمثل في رئيس جديد وحكومة جديدة واتحاد وطني وتوافق وطني.

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"